

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

مكتب رؤية المستقبل للإستشارات الهندسية

تحية طيبة وبعد ،،،،

بالإحالة إلى موافقة السيد اللواء مهندس / رئيس مجلس الإدارة على نتيجة مفاوضات الشركة على استكمال الأعمال المتبقية للخدمات الاستشارية لأعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة "محافظة أسوان" بالأمر المباشر .

حيث أسفرت تلك المفاوضات عن قبول الشركة تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ ٢٤٨٧٠٠ جنية (فقط وقدره مائتان ثمانية وأربعون ألف ومبعمائة جنيها لا غير) على أن يتم تنفيذ هذه الأعمال طبقا لشروط ومواصفات الهيئة .

— المرجو التفضل بالإحاطة والتنبيه بضرورة موافاة الهيئة بالتأمين النهائي لهذه الأعمال بنسبة ٥% والتي تمثل مبلغ ١٢٤٣٥ جنيها (فقط وقدره اثنا عشر ألف وأربعمائة خمسة وثلاثون جنيها لا غير) .
وأكون شاكرا لو تفضلتم سيادتكم بالحضور شخصيا للتوقيع على العقد مع اعتبار أن هذا الموضوع هام وعاجل جدا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

()
معيد / ابوبكر احمد حسن عساف
رئيس الادارة المركزية
للشئون المالية والادارية



أمر إسناد

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

مكتب رؤية المستقبل للاستشارات الهندسية "حازم السيد حسن"

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف ان نرسل رفق هذا نسخة من العقد رقم (٢٠٢٤/٢٠٢٣/٦٥٧) المؤرخ في ٢٠٢٣ / ١١ / ٧ بمبلغ ٢٤٨٧٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان ثمانية واربعون ألف وسبعمائة جنيهها لاغير) والموقع بين المكتب والهيئة بشأن قيام المكتب بتنفيذ عملية "استكمال الأعمال المتبقية للخدمات الاستشارية لأعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة "محافظة أسوان" بإجمالي أطوال ١١٠ كم بالأمر المباشر .

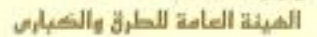
على أن يتم التنفيذ طبقا لشروط ومواصفات الهيئة الخاصة بهذه العملية هذا وسيتولى (منطقة العاشرة - أسوان) الإشراف على التنفيذ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

(التوقيع)
عميد / ابوبكر احمد حسن عصف
رئيس الادارة المركزية للشئون
المالية والادارية والموارد البشرية

حرس





عقد دراسة استشارية رقم (٢٠٢٤/٢٠٢٣/٦٥٧)

— بصفته رئيس مجلس الإدارة.
(طرف أول)

سجل تجاري رقم ١٠١٢٧

بصفتہ: مدیر المکتب

(طرف ثانی)

وفي ضوء اعتماد السيد اللواء مهندس/ رئيس مجلس الادارة لاجراءات طرح العملية وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولأمره التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر على عملية استكمال الأعمال المتبقية للخدمات الاستشارية لأعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة "محافظة أسوان" بإجمالي أطوال ١١٠ كم بالأمر المباشر.

المبدأ الأول

المبدأ الثاني

الْبَيْتُ الثَّالِثُ

ура, рп

رقم الملف : ٧٧٢ - ١٠٠ - ٧٧٢

البند الرابع

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط وإن يقدم للطرف الأول الدراسة الاستشارية محل هذا العقد لمدة ٣ شهور نظير مبلغ ٢٤٨٧٠٠ جنية (فقط وقدره مائتان ثمانية وأربعون ألف وسبعمائة جنيهاً لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة.

البند الخامس

وفقاً لكراسة الشروط والمواصفات، تكون مدة تقديم الدراسة الاستشارية محل هذا العقد ٣ شهور، تبدأ من تاريخ التوقيع على العقد.

البند السادس

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجماليًا مقداره مبلغ ١٢٤٣٥ جنيهاً (فقط وقدره اثنا عشر ألف وأربعمائة خمسة وثلاثون جنيهاً لا غير) بما يعادل نسبة ٥% من إجمالي هذا العقد كتمامين نهائي، وذلك من خلال خطابات ضمان نهائي رقم 04LGI2319801 بنك الكويت الوطني صادر بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٢٣ وساري حتى ٢٣/١٠/٢٠٢٤ وبظل هذا التامين سارياً طوال مدة تنفيذ العقد.

البند السابع

يلتزم الطرف الثاني بتقديم الدراسات الاستشارية محل هذا العقد استكمال الأعمال المتبقية للخدمات الاستشارية لأعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة محافظة أسوان بإجمالي أطوال ١١٠ كم بالأمر المباشر على أن يتم ذلك خلال مدة ٣ شهور تبدأ من اليوم التالي لتاريخ توقيع العقد، ويتعهد بالاستمرار في تنفيذها حتى تمام الانتهاء منها، كما يتعين عليه توفير جميع العناصر اللازمة للتنفيذ في التوقيعات المناسبة، وإذا تأخر في بدء تنفيذ التزاماته عن الموعد سألّف البيان يكون للطرف الأول الحق في توقيع الجزاءات الواردة بالبند السابع والعشرون من هذا العقد.

البند الثامن

يجب على الطرف الثاني أن يؤدي التزاماته التعاقدية بكل دقة ومهنية باتتبع الممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وخطة العمل المقررة في هذا الشأن، وأن يتبع أحكام القوانين المعمول بها والقواعد والأصول الفنية، وأن يتقيد بالتوجيهات والتعليمات التي يصدرها إليه الطرف الأول أو من يمثله أو ينوب عنه، ويحافظ على ما يوفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ التزاماته التعاقدية، وأن يلتزم بالنزاهة والشفافية أثناء تنفيذ العقد، كما يلتزم بتجنب تعارض المصالح في المهام التي سوف يقوم بها ومهامه الأخرى، أو سابق تعاملاته مع الطرف أو غيره وطبقاً للاشتراطات والمتطلبات الواردة بكراسة الشروط، ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق الغرض من هذا العقد، وأن يراعي الممارسات الإدارية الجيدة وأن يقوم في كل ما له علاقة بهذا العقد بتقديم النصائح الآمنة وأن يدعم في كل وقت ويحمي مصالح الطرف الأول في التعاملات مع غيره.

البند التاسع

يحظر على الطرف الثاني والعاملين لديه إجراء أي ارتباط مع الغير أو الانخراط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أي من الأعمال أو الأنشطة التي تتعارض مع تنفيذه لالتزاماته التعاقدية أو الأعمال الموكلة إليه بمقتضى هذا العقد، ولهذا قدم الطرف الثاني للطرف الأول إقرار بغير تعهده بتجنب تعارض المصالح، كما يحظر على الطرف الثاني استغلال ما وفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ محل هذا العقد بأي نوع من أنواع الاستغلال أو الاستخدام، وفي حالة مخالفة الطرف الثاني لأي من ذلك فيحق للطرف الأول فسخ العقد.

البند العاشر

على الطرف الثاني أن يقدم للطرف الأول الدراسة الاستشارية محل هذا العقد وفقاً للشروط والمواصفات المتفق عليها، وأن تكون معبرة ومحقة لمتطلبات الطرف الأول بما في ذلك كافة المخرجات والمعالجات والمقترحات والتوصيات أو غير ذلك مما يقدمه الطرف الثاني للطرف الأول ووفقاً للتالي.

٢	بيان المخرج المطلوب من الطرف الثاني
١	تقييم الوضع الحالي متضمن (عدد تقرير كامل عن كافة الأعمال المنفذة (أعمال طرق - أعمال الحمايات للطرق) وتقييم نتائج الاختبارات التي أجريت لكافة عناصر الطريق والأعمال الصناعية وينود ما تم تنفيذه وكذا مراجعة واعتماد التصميمات وقوائم الكميات لجميع عناصر الطريق وأعمال الحمايات للطريق طبقاً للبحوث الموقعية التي تقوم بها الشركة المنفذة تحت إشراف الاستشاري
٢	الإشراف على تنفيذ المشروع (طريق - أعمال الحمايات للطريق) طول مدة التنفيذ ووجوب تاريخ الاستلام الابتدائي وتأكيد وضبط وتقييم جودة الأعمال المنفذة بالطريق

بمطابقة ضريبية: ٢٨٢ - ٧٩٥ - ٢٧٧

رقم الملف: ٢٧٢ - ٢٧٢٥ - ٢٧٢

المبدأ الحادي عشر

يضمن الطرف الثاني ما ينشأ عن هذا العقد على الوجه الأكمل، ويكون مسئولاً عن أي ضرر قد يترتب أو يظهر نتيجة إهماله أو تقصيره أو أي أخطاء، ولا تعفى موافقة الطرف الأول من مسئولية الطرف الثاني، وإذا ظهر أي ضرر نتيجة لما تقدم فعلى الطرف الثاني إصلاحه على نفقته، وإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجبره على نفقته وتحت مسئوليته . ويتعين على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بالدراسة الاستشارية محل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على إبرام العقد .

المبدأ الثاني عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول المراجعة أو التفتيش أو التحقق من مستوى تنفيذ الطرف الثاني لالتزاماته التعاقدية في أي وقت دون الحاجة إلى إخطار أو إذن مسبق .

المبدأ الثالث عشر

يلتزم الطرف الأول بأن يسدد إلكترونياً للطرف الثاني دفعات تحت الحساب تبعاً لتقدم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٢٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) ٢٠١٨، وذلك على حسابه بالبنك . وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن قدره التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي المصري وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به .

المبدأ الرابع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يتجاوز (١٥%) بالنسبة لكل بند بدات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الاعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد، وأن تعدل مدة العقد الأصلية إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

المبدأ الخامس عشر

جميع ما ينتج عن هذا العقد والذي قدمه الطرف الثاني لأجل تنفيذ التزاماته التعاقدية يعد ملكاً خالصاً للطرف الأول بما في ذلك كافة الحقوق بأبواعها المختلفة، ولا يحق للطرف الثاني استخدامه إلا فيما له علاقة بتنفيذ التزاماته التعاقدية، ويتحمل الطرف الثاني جميع الآثار المترتبة على الإغعاءات الصادرة عن الآخرين بسبب تعديه على أي حق أو امتياز أو تصميم أو علامة تجارية أو غير ذلك من ادعاءات .

المبدأ السادس عشر

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول، ونظر الطرف الثاني وحده مسئولاً عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط التعاقد .

المبدأ السابع عشر

كلف الطرف الأول السيد — بصفته — بموجب القرار رقم — الصادر في — مسئولاً عن إدارة هذا العقد .

المبدأ الثامن عشر

يسأل الطرف الثاني عن أي مخالفات لأحكام القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة أو عن سلامة محل هذا العقد ولا يجوز له أو للغير الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أيه أضرار تترتب نتيجة عدم سلامته أو غير ذلك .

المبدأ التاسع عشر

أقر الطرف الثاني بأنه عاين موقع تنفيذ محل هذا العقد المعاينة النامة النافذة للجهة شرعاً، ومنفهم لظروف التنفيذ ذات الصلة وقبل المخاطر المتصلة بها وأنه قبل تنفيذ التزاماته التعاقدية بهذا الموقع وبحالته الزامته دون أن يحق له الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أي أضرار تترتب نتيجة عدم سلامته أو عن تعرضه لغيره أو أي عيب خفي أو غير ذلك .

بطاقة ضريبية : ٢٧٧ - ٢٦٥ - ٢٨٢

رقم الملف : ٠٠ - ٠٠ - ٢٧٢٩ - ٠١ - ٥

المادة العشر

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول إعطائه مهلة مناسبة من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعة إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة .

المادة الحادي والعشرون

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير على العقد كلياً أو جزئياً التزاماً بحكم المادة رقم (٩٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

المادة الثاني والعشرون

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بقدوم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي أو الجمركي .

المادة الثالث والعشرون

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أية كانت طبيعتها تكثر متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو إنهاءه أو فسخه، وبعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية تمثابة أخلاقاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقرر في هذا الشأن .

المادة الرابع والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً .

المادة الخامس والعشرون

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببند التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية: -

- 1- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
 - 2- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي فني ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي .
 - 3- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف .
- وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتها الناشئة عن هذا العقد .

المادة السادس والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

- 1- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد .
- 2- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني .
- 3- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر .

المادة الثامن والعشرون

يسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذا العقد .

رؤية المستقبل للإستشارات الهندسية

عقاقة شريفة - ٢٨٢ - ٧٩٥ - ٢٧٧

رقم هاتف: ٠٠١ - ٥٠٠ - ٧٧٢٩ - ٢٧٢

المند التاسع والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والاحكام المنصوص عليها في المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حاله اللجوء الي التحكيم .
وتختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أى نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد .

المند الثلاثون

يعد الطرف الأول تقييم دوري لأداء الطرف الثاني وعلى مدار فترة تنفيذ لالتزاماته التعاقدية، ويتم توثيق هذا الأداء أولاً بأول وحتى انتهاء التعاقد، ويلتزم الطرف الأول بنشر هذا التقييم على بوابة التعاقدات العامة على أن يتضمن النشر بيانات الطرف الثاني ومستوى اداء ومدى التزامه بشروط التعاقد، وغيرها من بيانات ذات صلة بالتنفيذ، ويحتفظ الطرف الأول بأصل التقييم بملف العملية .

المند الحادي والثلاثون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قربن كلا منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه او ترسل او تعلن او تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية، وفي حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشر يوما بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلته وإعلاناته وإخطاراته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

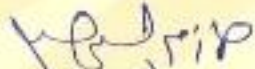
المند الثاني والثلاثون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت أحداها الي الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى للعمل بمقتضاها عند اللزوم .

محرم
 ٢٠٢٤
 ٢٠

الطرف الثاني

مكتب رؤية المستقبل للاستشارات الهندسية

(التوقيع) 

الدكتور المهندس / هازم السيد حسن حسين

مدير المكتب

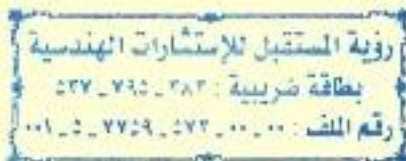
الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

(التوقيع) 

لواء مهندس / هسام الدين مصطفى

الهيئة العامة للطرق والكباري



وهذا الجدول تفصيلي يوضح الفئات تفصيلا بعد المفاوضة

البيان	العدد	السعر الوحدة قبل المفاوضة	السعر الوحدة بعد المفاوضة	اجمالي المرتببات الشهرية	الاجمالي بعد المفاوضة لمدة ٣ شهور
مهندس طرق تنفيذ خبيرة (٣-٥ سنة)	١		٣٣٣٠٠	٣٣٣٠٠	٩٩٩٠٠
فني مواد خبيرة (٣-٥ سنة)	١		٢٤٨٠٠	٢٤٨٠٠	٧٤٤٠٠
فني مساحة خبيرة (٣-٥ سنة)	١		٢٤٨٠٠	٢٤٨٠٠	٧٤٤٠٠
الاجمالي	٣		٨٢٩٠٠	٨٢٩٠٠	٢٤٨٧٠٠

وترى اللجنة أن عرض السعر التي وصلت اليه بعد المفاوضة مناسب لأسعار السوق في الوقت الحالي وطبقا للأنحة المعدلة والمعتمدة من الهيئة وطبقا لموافقة السيد اللواء / رئيس مجلس الادارة على تحديد الاعداد والتصنيف لطاقة الاشراف طبقا لحاجة المشروع ورؤية المنطقة (مرفق صورة) على ان يتم التأكد من سنوات الخبرة وتقييم مؤهلات طاقة الاشراف من المنطقة وفقا لما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ، وعليه أقفل المحضر بما تم الاتفاق عليه بعاليه .

التوقيع	اللجنة	التوقيع	مثل لمكتب رؤية المستقبل للاستشارات الهندسية "حازم السيد حسن"
			السيد المهندس / حازم السيد حسين
	السيد المحاسب / السيد الاستاذ	التوقيع	اللجنة
	السيد المهندس / امل حمدي الدمرداش		السيد المحاسب / السيد محمد علي
	السيد المهندس / السيد		السيد المحاسب / السيد محمد علي

(التوقيع)

مهندس / حسام بدر الدين
رئيس الادارة المركزية لبحوث الطرق

(التوقيع)

مهندس / محسن محمد زهران
رئيس قطاع التنفيذ و المناطق

أوافق و يعتمد ،،،

(التوقيع)
لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

دفتر الشروط والمواصفات لسنة ٢٠٢٣

عملية : استكمال الاعمال المتبقية من الخدمات الاستشارية لاجمال التصميم والاشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة محافظة أسوان باجمالي اطوال ١١٠ كم (المنطقة العاشرة - أسوان)

دفتر المواصفات القياسية للهيئة العامة للطرق والكبارى لسنة ١٩٩٠ والمواصفات الدولية والعالمية (الاشتو ،... الخ) يعتبر متمماً لهذا الدفتر ، مع مراعاة التعديلات الواردة بهما.

رئيس الإدارة المركزية
لبحوث الطرق

مهندس /

" حسام بدر الدين ابراهيم "

رئيس الإدارة المركزية
للمشئون المالية والإدارية

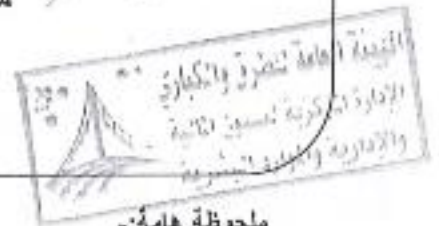
عميد /

" ابو بكر أحمد حسن عساف "

رئيس قطاع التنفيذ والمناطق

مهندس /

" محسن محمد زهران "



ملحوظة هامة:-

لا يقبل أي تحفظ أو شرط مخالف للشروط الواردة بهذا الدفتر من الناحية المالية أو الفنية ويعتبر هذا التحفظ كأن لم يكن كما لا يجوز التفاوض على ذلك الشروط أو التحفظ المخالف. وعلى المقاول التوقيع والختم على كل صفحة من صفحات هذا الدفتر.



المحتويات	رقم الصفحة
الباب الأول - الشروط العامة	
مادة ١ - عام	٢
١-١ مقدمة	٢
٢-١ تعريفات	٢
٣-١ وصف المشروع	٣
مادة ٢ - مجال الخدمات الاستشارية	٤
مادة ٣ - مهام الاستشاري أثناء التنفيذ	٤
أ - ملخص المهام	٤
ب - عناصر الخدمات الاستشارية	١٠-٥
مادة ٤ - فرق عمل الاستشاري	١٠
مادة ٥ - تقديم التقارير الدورية والتهجية	١١
مادة ٦ - ضوابط الإشراف على تنفيذ المشروع	١١
مادة ٧ - لائحة تعاقب الاستشاري	١٢
مادة ٨ - نظام الدفع	١٢
مادة ٩ - الخصومات حال الإخلال بالقيود	١٣
مادة ١٠ - مدة العقد	١٣
مادة ١١ - مسؤولية الاستشاري	١٣
مادة ١٢ - مدة الضمان	١٣
مادة ١٣ - القانون	١٣



الباب الاول- الشروط العامة

استكمال الاعمال المتبقية من الخدمات الاستشارية لاجال التصميم والاشراف
على تنفيذ مشروعات المرحلة الاولى من مبادرة حياة كريمة محافظة أسوان
باجمالي أطوال ١١٠ كم

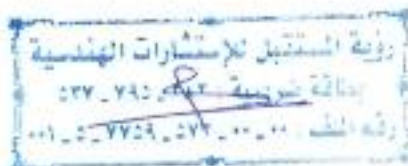
مادة ١ - عام :

١-١ مقدمة

- تعتبر شبكة الطرق من أهم المقومات التي تعنى بها الدول في العصر الحديث، لكونها الشرايين التي تمر من خلالها سلسلة متصلة من النشاطات التجارية و الزراعية والاجتماعية والثقافية و السياحية التي تعزز مسيرة الاقتصاد الوطني لدورها في تقديم الخدمات لقطاعات الإنتاج والخدمات الأخرى، و ما يعكسه ذلك من توفير فرص للعمل
- واذلك فإن مشاريع بناء الطرق تحتل المبادرة الأولى في برامج ومشاريع التنمية المستدامة لتحقيق معدلات أعلى في التنمية والنمو من خلال تأمين حركة نقل الركاب والبضائع بين كافة المدن والقرى ومناطق التنمية الجديدة المقترحة .
- و تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية فقد تم إعداد المخطط المستقبلي لشبكة الطرق و الجمهورية وتحديد الأسبقيات المقترحة وكذلك وضع آليات تنفيذ الخطة وتم تكليف الهيئة العامة للطرق والكباري بجزء كبير من المشروع القومي وتم أسناد تنفيذ المشروعات بالأمر المباشر إلى بعض الشركات .
- لذا ترغب الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل في اختيار مكتب استشاري مؤهل لتقديم الخدمات الاستشارية الخاصة بالمشروع عليه .
- يقوم الاستشاري الذي يتقدم بعرضه بالأطلاع علي كافة المهام المنوط بها والمواد المذكورة بهذا الدفتر والذي يعد جزء لا يتجزأ من العقد المبرم بينه وبين الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل وبشكل هذا الدفتر مع العقد وحدة واحدة ومكملاً لأحكامه ومفسراً لمواده .

٢-١ تعريفات

- كافة الكلمات والمصطلحات المستخدمة في هذا الدفتر تشير الي المعني المحدد خلاف ما يذكر ادناه .
- هذا وتشير الكلمات المفردة الي نفس معني الجمع لها والعكس صحيح .
- أ- صاحب العمل أو الطرف الأول أو الهيئة : تعني الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل



استكمال الأعمال المتبقية من الخدمات الاستشارية لأعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة محافظة أسوان بإجمالي أطوال ١١٠ كم

ب- الاستشاري أو الطرف الثاني أو المكتب الاستشاري أو المهندس : يعني الشخص أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين أبرم صاحب العمل معهم عقد الخدمات الاستشارية ويشمل ذلك ممثليهم وخلفهم ومن يحل محلهم بموافقة صاحب العمل.

ت- الشركة المنفذة : تعني كل مقاول قام بالتعاقد مع الطرف الأول لتنفيذ المشروع القومي. المشروع : يعني (في حال ذكر الكلمة في هذا الدفتر دون إضافة تعريفية أو توصيف) جميع الأعمال المطلوبة من الاستشاري طبقاً لعقد الاتفاق بينه وبين الهيئة وتشمل الأعمال جميع الأنشطة التي ستنفذ ومتضمنة إعداد الدراسات والتصاميم والإشراف على التنفيذ وضبط وتأكيد الجودة.

ث- الموافقة : تعني الموافقة الخطية بما في ذلك التأكيدات الخطية اللاحقة لأي موافقات شفوية سابقة .

ج- عقد الخدمات الاستشارية: يعني العقد الموقع بين الاستشاري والهيئة لتقديم الخدمات الاستشارية للمشروع .

و- عقد مقاوله : عقود المقاولات التي تبرمها الشركات المنفذة مع الهيئة لتنفيذ الطريق والأعمال الصناعية .

ح- أي كلمات أو مصطلحات أخرى لم تعرف تعني المعنى الهندسي المتعارف عليه وفي حالة حدوث خلاف سوف يستخدم المعنى الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل بدون أي اعتراض من الاستشاري.

٣-١ وصف المشروع

تقديم الخدمات الاستشارية للإشراف على تنفيذ استكمال الأعمال المتبقية من الخدمات الاستشارية لأعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة محافظة أسوان بإجمالي أطوال ١١٠ كم وذلك من خلال دراسة ومراجعة واعتماد (تصميم أعمال الطرق - تصميم أعمال حملات الطريق) والإشراف على التنفيذ وضبط وتأكيد الجودة والاشتراك في الاستلام الابتدائي للأعمال طبقاً لما تراه في مثل هذا الشأن

ويعد هذا العقد من عقود الخدمات الاستشارية بحيث يكون أداء الاستشاري للخدمات بوصفه مقاولاً مستقلاً يعمل لحساب نفسه وذلك سواء في العلاقة بين الطرفين أو بالنسبة لغيرهما ويكون الاستشاري من ثم مسؤولاً بالكامل عن جميع الخدمات التي يؤديها وكافة ما يترتب عليها من آثار أو متطلبات



مادة ٢ - مجال الخدمات الاستشارية

الدعم الفني وتقديم التقارير الاستشارية والبرامج الزمنية الدورية لتوكيد الجودة وضبط معدلات الأداء لطرق المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة بمحافظة الجيزة الآتية :-

- ١- طريق القنمية / وادي الصعايدة (القطاع الأول) بطول ٢٠ كم
 - ٢- طريق القنمية / وادي الصعايدة (القطاع الثاني) مركز ادفو
 - ٣- طريق وادي النقرة (القطاع الأول) بطول ٧٥ كم
 - ٤- طريق وادي النقرة (القطاع الثاني) مركز نصر النوبة
 - ٥- طريق وادي خريت / المنار (القطاع الأول) بطول ١٥ كم مركز نصر النوبة .
- وما يستجد من تعديلات في المشاريع نطاق المنطقة .

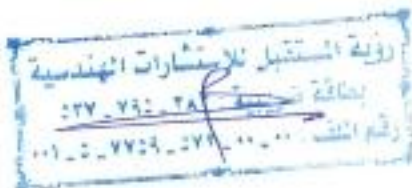
والتي تشمل ولا تقتصر على ما يلي :

١. تقديم تصميمات معتمدة لأعمال الطرق هندسياً وإنشائياً و أعمال الحماية للطريق وجميع المتطلبات الهندسية .
٢. مراجعة اللوحات التنفيذية التي تقدم من الشركات المنفذة واعتمادها .
٣. الإشراف المستمر على التنفيذ وضبط الجودة لجميع الأعمال التي يقوم بها الشركات المنفذة داخل نطاق التعاقد .
٤. مراجعة البرنامج الزمني المقدم من الشركة المنفذة وإعداد تقرير عن أسباب الإحتراف والتأخير وطرق ووسائل تلافيها إن وجدت .
٥. مراجعته حساب الكميات المنفذة وإعداد واعتماد جداول الكميات المعدلة وكراسات الحصر .
٦. مراجعته حساب الكميات الختامية لجميع الأعمال .
٧. الاشتراك في الاستلام الابتدائي للأعمال .

مادة ٣ - مهام الاستشاري

أ : ملخص المهام :

- تتلخص مهام الاستشاري فيما يلي (بدون الإخلال بماورد ذكره تفصيلاً في هذا الدفتر والتعاقد) :
- مهمة (١) تقييم الوضع الحالي متضمن إعداد تقرير كامل عن كافة الأعمال المنفذة (طرق - أعمال الحماية للطريق) وتقييم نتائج الاختبارات التي أجريت لكافة عناصر الطريق والأعمال الصناعية وبنود ما تم تنفيذه وكذا مراجعة وإعداد التصميمات وقوائم الكميات لجميع عناصر الطريق و أعمال الحماية للطريق طبقاً للأبحاث الموقعية التي تقوم بها الشركة المنفذة تحت إشراف الإستشاري .



٢) مهمة (٢) الاشراف على تنفيذ المشروع (طرق + اعمال الحماية للطريق) طوال مدة

التنفيذ وحتى تاريخ الامتثال الابتدائي وتوكيد وضبط وتقييم جودة الأعمال المنفذة بالطريق

ب- عناصر الخدمات الاستشارية :-

يلتزم الاستشاري بأعمال مراجعة واعتماد التصميمات واللوحات التنفيذية لكافة أعمال الطرق وأعمال
الحمايات للطريق وكافة الأعمال المرتبطة بالمشروع وكذلك دراسة واعتماد أى اقتراحات مقدمه من
مقاولي المشروع والإشراف الكامل والمستمر على جميع مراحل التنفيذ وإدارة المشروعات وأعمال ضبط
وتوكيد الجودة وتحديد وإجراء الاختبارات والتوصيات اللازمة لأعمال الطرق والأعمال الصناعية
والتكميلية بالمشروع وذلك طول مدة تنفيذ المشروع حيث يقوم الاستشاري بالدعم الفني وتقديم التقارير
الاستشارية ومراجعة البرامج الزمنية الدورية .

وعلى سبيل المثال لا الحصر :

أولاً : مراجعة المقابر :

١. مراجعة المقترحات وإعداد الحلول المناسبة لحل جميع المشاكل المعترضة لإنشائها على سبيل المثال لا الحصر المجاري المائية والطرق الفرعية وخطوط السكة الحديد وتقاطعها مع المسارات المقترحة ومشايات الأهالي على أن يتم تقديم بدائل للحلول المقترحة والمقارنة بينها فنياً ومالياً وتحديد انسب الحلول من وجهة نظر الاستشاري وعرضها على الهيئة لاعتمادها .

٢. إعداد التقارير الفنية المعمليه لإستلام محور الطريق / محور المنشأ الخرساني بالجسات الاولى التي تمت / تتم بمعرفة الشركة المنفذة ، وتحت إشراف الطرف الثاني .

٣. مراجعة التصميم الإنشائي للطريق وأعمال الحميات للطريق وإعداد تقرير بمراجعة كافة بدائل التصميم وتقييمها إقتصادياً وفنياً (value engineer) على أن يتم اعتمادها من الهيئة .

٤. مراجعة المتطلبات الهندسية لإنشاء الطرق طبقاً للمواصفات .

ثانياً : الأعمال المساحية :

١. مراجعة واعتماد مسارات الطرق طبقاً للمسارات المعتمدة من الهيئة ، وذلك بعد مراجعة رفع جميع الإشغالات واستخدامات الاراضى على جانبي الطرق وتوقيعها على المسقط الأفقي للطريق وتحديد المساحات والإشغالات ونوعها بما فيها تلك المعترضة تنفيذ المسارات والمطلوب نزع ملكيتها .

٢. مراجعة واعتماد تهيئة نقاط المثلثات (توافيرس) بمسافات لا تزيد عن ٥ كم وتحديد منسوبها وإحداثياتها طبقاً لإحداثيات الجمهورية وهيئة المساحة المصرية وكتابة المنسوب والإحداثيات بطريقة واضحة على النوايت .



٣. مراجعة واعتماد رفع المسقط الأفقي للطرق وطرق الخدمة وجميع الإشغالات بعمق ١٠٠ متر
من كل جانب للطريق .

٤. مراجعة واعتماد الرفع المساحي لمحاور الطرق لكل اتجاه ومحور طرق الخدمة نقطة كل ٢٠
م .

٥. مراجعة واعتماد الرفع المساحي للقطاعات العرضية للطرق الرئيسية وطرق الخدمة بحيث
تكون المسافة الطولية بين القطاعات لا تزيد عن ٤٠ م وعند كل تغير والمسافات العرضية
للقطاع تنتهي بمسافة لا تقل عن ١٠ م بعد نهاية الميل لطرق الخدمة من الجانبين ويتم الرفع
العرضي للقطاع بمعدل نقطة كل ٥ م عرضياً .

ثالثاً : التصميم الهندسي للطريق :

١. مراجعة واعتماد أعمال التصميم الهندسي للطرق على أن يشمل التصميم الرأسي
والأفقي للطريق الرئيسي وطرق الخدمة وجميع التقاطعات والمخارج والمداخل من
والى الطرق وتقديم نسخة للهيئة معتمدة .

٢. مراجعة واعتماد القطاعات الطولية لمحور الطريق / الرسومات التنفيذية والمعدده
بمعرفة الشركة المنفذة وتقديم نسخة للهيئة معتمدة .

٣. مراجعة واعتماد التصميمات التفصيلية للطرق.

٤. مراجعة مقترح أعمال تأمين سلامة المرور على الطرق لتحقيق مستويات الأمان
والسلامة لمستخدمي الطرق وتصنيفه عليها واعتمادها من الهيئة والجهات المعنية.

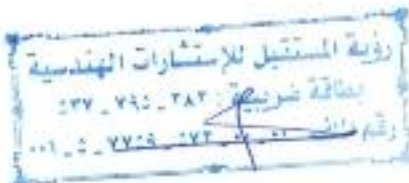
رابعاً : التصميم الإنشائي للطريق :

١. الإشراف على عمل الجسات والتجارب المعملية اللازمة لأعمال التصميم الإنشائي
للطرق بمعدل جسة كل ١ كم على الأكثر وعند أي تغير مؤثر على التصميم .

٢. مراجعة الدراسة المرورية لتحديد حجم المرور المتوقع وتصنيفاته ومعدل النمو لتقديمها
الى الهيئة واستخدامها في أعمال التصميم الإنشائي على أن يراعى أن يتم التصميم
على أساس حمل محوري ١٣ طن .

٣. مراجعة واعتماد التصميم الإنشائي للطريق وتحديد القطاع الإنشائي للرصف للطرق
الرئيسية مع تقديم بدائل مختلفة للتصميم الإنشائي وتقييمها واختيار أنسب الحلول
وعرضها على الهيئة لاعتمادها .

٤. تقديم تقرير مفصل بنتائج التجارب المعملية للجسات والنوتة الحسابية الخاصة
بالتصميم الإنشائي للطرق وطرق الخدمة على أن يتم تقديم عدد (٥) نسخ ورقية من
التقرير وعدد (٢) نسخة رقمية على CD .



خامسا : مراجعة قوائم الكميات التعاقدية

- على الاستشاري القيام بمراجعة قوائم الكميات التعاقدية وتقديم تقرير بالتعديلات والإضافات المطلوبة إن وجدت.

سادسا: أعمال ضبط الجودة والإشراف على التنفيذ وإدارة المشروعات :

١. استلام نسخة من وثائق العقد (العقد - الشروط العامة والخاصة - المواصفات - نطاق العمل وجداول الكميات) ويتم حفظها في ملف خاص بموقع المشروع.
٢. توفير الموارد البشرية اللازمة طبقا للحد الأدنى المنصوص عليه في المادة (٤) (فرق عمل الاستشاري) وطبقا للبرنامج الزمني لأعمال الإشراف علي تفعيل خطط الفحص والاختبار (العملية / المساحيه) والإشراف على التنفيذ لبنود الأعمال للمشروع (طبقات رصف - أعمال خرسانيه) بموقع المشروع ، على ان يتم إعتداد تلك الموارد البشرية من الهيئة ، ووفقاً لما جاء بكراسة الشروط والمواصفات عقد الشركة المنفذة.
٣. التعرف والموافقة على جهاز المقاول الفني بعد التأكد من مؤهلاته العلمية وخبراته العملية ومن ثمّ اعتماده من المالك .
٤. مراجعة الأعمال المساحية التي يقوم بها المقاول والتأكد من الدقة المطلوبة لتنفيذ الأعمال
٥. مراجعة واعتماد الرسومات التنفيذية التي قد تقدم من المقاول وعمل التعديلات اللازمة عليها في حالة الضرورة واعتمادها بعد تصديقه عليها من الهيئة.
٦. مراقبة الأعمال التنفيذية ومراحل التنفيذ بالمقارنة مع الجدول الزمني للمشروع .
٧. مراجعة واعتماد خطة الجوده وطرق التنفيذ لبنود الأعمال والمقدمه من الشركة المنفذة طبقا لكراسة الشروط والمواصفات الخاصة بالمشروع .
٨. المراقبة والتأكد من سلامة تنفيذ برنامج ضبط الجودة والاستشاري مسؤول مسؤولية كاملة عن ضبط الجودة وسلامة تنفيذ الأعمال .
٩. مراجعه واعتماد خطة المعايرة للأجهزة المعملية / المساحيه المطلوب توفيرها قبل البدء في الاعمال .
١٠. إعداد خطط الفحص والاختبارات المعملية و المساحية .
١١. الإشراف علي تفعيل خطط الفحص والاختبار (الفحص البصري - المساحيه - المعملية) اليوميه التي يتم إجرائها (طبقا لتكرارية الاختبار) .
١٢. التحقق من قيام الشركة المنفذة بالتنفيذ طبقا لأعلى مستوى لضبط الجودة لجميع بنود أعمال الطرق سواء كانت للجسر أو لطبقات الأساس أو الطبقات الاسفلتية أو غيرها من الاعمال وكذا الاعمال الصناعية والتكميلية في أى قطاعات يبدأ العمل بها وذلك بإجراء الفحوصات والتجارب اللازمة لذلك.



استكمال الاعمال المتبقية من الخدمات الاستشارية لاعمال التصميم والاشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الاولى من مبادرة
حياة كريمة محافظة أسوان بلجملي أطوال ١١٠ كم

١٣. مراجعته و اعتماد التقارير العملية لنتائج الاختبارات المعملية على مصادر المواد والتي تم
إجراؤها بالمعمل المقيم تحت إشراف المكتب الاستشاري.
١٤. مراجعة واعتماد التقارير العملية لتصميم الخلطات (الاسفلتية - الاساس - الخرسانية) التي
تم إجراء اختبارها تحت إشراف المكتب الاستشاري .
١٥. اعتماد التقارير الفنية (المعملية - المساحية) لنتائج الاختبارات اليومية (صلاحية وتشغيل)
للتسليم المرحلي اليومي .
١٦. استكمال مستندات ضبط الجودة للاعمال بما يتفق مع الاسس والمواصفات العالمية .
١٧. اعتماد معمل المنطقة لاجراء الاختبارات بمعمل المنطقة لكل قطاع حيث سيتم اجراء جميع
الاختبارات لجميع مكونات المشروع (طرق،..... الخ) به واعتمادها قبل البدء في تنفيذ الأعمال
١٨. اعتماد المحاجر الخاصة بتوريد المواد اللازمة لتنفيذ المشروع.
١٩. ضبط جودة طرق تشوين المواد سواء بالخلطات أو مواقع العمل.
٢٠. اعتماد صلاحية المواد الموردة وتحديد الاختبارات الضرورية لضمان مطابقة خواص
ومواصفات المواد مع المواصفات المطروحة من الهيئة .
٢١. مراجعة ومتابعة إعداد البرنامج الزمني للتنفيذ المقدم من الشركة المنفذة ودراسته وإبداء أية
ملاحظات عليه (إن وجدت) ومراجعة جداول العمالة والمعدات والتدفق النقدي المطلوب وتقديمها
بصفة شهرية ومتابعة تحديثاته وفقا لنقدم العمل لاعتمادها من قطاع الكبارى بالهيئة.
٢٢. متابعة معدل سير الأعمال طبقا للبرنامج الزمني المعدة من الشركة المنفذة وتقديم تقرير كل
١٥ يوم بهذه المعدلات التنفيذية للكميات المطابقة للمواصفات من خلال طلبات استلام الأعمال
المقدمة من المقاول (الشركة المنفذة) .
٢٣. ضبط ومراجعة مناسيب سطح طبقات الرصف المختلفة أثناء تنفيذها بالموقع وحول الاعمال
الصناعية بحيث تحقق السمك التصميمي وإعطاء سطح أسفلت نهائى مستوى دون تموجات أو
سوء لحامات أو خشونة أو عدم تجانس أو أى عيوب أخرى .
٢٤. التقييم المستمر لما يتم تنفيذه من أعمال وتقديم تقارير شهرية لقطاع التنفيذ بالهيئة .
٢٥. الاشراف على ضبط جودة الخلطات الاسفلتية والخرسانية ابتداء من المعايير الى اسلوب
العمل بالخلطات وضبط جودة المواد المشونة بالخلطة.
٢٦. تقديم تقارير شهرية للهيئة بنتائج التجارب المعملية وأعمال المساحة ومستوى التنفيذ لضبط
المناسيب لقطاع التنفيذ.
٢٧. تقديم التوصيات الفنية لاساليب التنفيذ السليمة لضمان جودة الاعمال وتقديم كل ما يتطلبه من
الرأى والمشورة الفنية لحل مشاكل التنفيذ .
٢٨. حضور أى اجتماعات ترى الهيئة ضرورة تواجدها الاستشارى فيها .



٢٩. تقديم تقرير كل خمسة عشر يوما عن مدى صلاحية وكفاءة معدات الرصف والأعمال الصناعية ومدى كفاءتها لتنفيذ الأعمال والإصلاحات اللازمة لرفع كفاءتها لتتماشى مع البرنامج الزمني المقدم من الشركة المنفذة والمعتمد من الهيئة.
٣٠. مراجعة تنفيذ أعمال تأمين سلامة المرور على طول الطريق لتحقيق مستويات الأمان والسلامة لمستخدمي الطريق ومتابعة أعمال التنفيذ.
٣١. حساب الكميات المنفذة ومراجعة واعتماد المستخلصات .
٣٢. إعداد مستندات للأعمال المنفذة مدعمة بـ صور فوتوغرافية وشرائط الفيديو وتقديم نسخة للهيئة مستقلة عن النسخة التي تقدمها الشركة المنفذة للهيئة.
٣٣. على الاستشاري تقديم حصر شهري بالأعمال التي تمت ومطابقة للمواصفات وبندود الأعمال مع التوجيه بالصرف أو عدم الصرف لهذه الكميات واعتماد المستخلص الشهري الخاص بالصرف.
٣٤. حساب الكميات الختامية لجميع الأعمال .
٣٥. في نهاية العمل يجب على الاستشاري تقديم ملف كامل عن حياة المشروع التفصيلية والمنفذة فعليا شاملة الرسومات التنفيذية التفصيلية (As built drawing) .
٣٦. المشاركة في الامتثال الابتدائي لأعمال الطرق واعمال الحميات للطريق بالمشروع .
٣٧. وضع أسس تحديد نسب الخصم على الأعمال التي يمكن قبولها دون أن تتأثر جودتها مع وجود نسبة حيود عن المواصفات وتحديد النسب المستحقة للخصم وذلك بالاتفاق مع الهيئة وكله وفقا لأحدث اصدار من الكود المصري .
٣٨. جميع الأنشطة والمهام المذكورة عاليه يجب أن تتم بالتنسيق وتعاون كامل بعد اعتمادها من الهيئة .
٣٩. إعداد النماذج الخاصة بالدورة المستندية لمهام المكتب الاستشاري .
٤٠. الاشتراك في تقديم الحلول الفنية اللازمة لأي عائق يعترض تقدم سير الأعمال مع اللجنة المشكلة من قبل الهيئة تمهيدا لإعتماد هذه الحلول من الطرف الأول .
٤١. مراجعة وتقديم المستندات الموثقة المعملية / المساحية الشهرية للتسليم المرحلي لقبول الاعمال مرحليا للطرف الأول لتكون هي المستندات الموثقة المعملية للتسليم الإبتدائي المعمل / المساحي .
٤٢. إجراء اختبارات تأكيدية بمعمل موقع العمل لضمان سلامة الاعمال وايضا سلامة تطبيق خطط الفحص والاختبار طبقاً للمواصفات الفنية للمشروع أو بمعامل خارجيه إذا تطلب الأمر ذلك.
٤٣. الاستعانة بموارد بشرية متخصصة (مكتب / شخص) في حالة الاحتياج طبقا لمتطلبات العمل ودون أن تتحمل الهيئة (الطرف الأول) أية أعباء مالية .

استكمال الاعمال المتبقية من الخدمات الاستشارية لاجل التصميم والإشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة محافظة أسوان بإجمالي أطوال ١١٠ كم

٤٤. لا يتحمل الاستشاري كافة تكاليف ومسئوليات انتقال العاملين التابعين له من وإلى وداخل الموقع.

٤٥. الالتزام بمواعيد العمل بالمشروع طبقاً لظروفه والتعليمات الصادرة فيه ، ودون المطالبه بأية أعباء مالية إضافية.

٤٦. الالتزام بتطبيق خطط السلامة والصحة المهنية بموقع المشروع لكل قطاع .

٤٧. على الطرف الثاني أن يأخذ في اعتباره ما يُدّيه الطرف الأول ومُمثليه المُقوضين من ملاحظات أو ما يقدمونه من طلبات كتابة في كل ما يتعلق بالخدمات الإستشارية موضوع التعاقد ومستوى ادائها والقائمين عليها ، وفي حالة عدم التزامه بذلك يتم تطبيق الجزاءات المنصوص عليها بكرامة شروط التعاقد .

مادة ٤ - فرق عمل الاستشاري:

يلتزم الاستشاري بتوفير مجموعة عمل مناسبة لتغطية جميع العمليات لتنفيذ المشاريع وتقديمه للهيئة لاعتماده قبل البدء في التنفيذ .

• الدراسات ومراجعة التصميم والإشراف المستمر على التنفيذ وإدارة المشروعات وضبط وتوكيد

الجودة ::

يلتزم الاستشاري بتوفير مجموعة عمل للمشاريع وذلك كما يلي بيانهم (كحد أدنى) يعتمدهم ويوافق عليهم الطرف الأول ويقدم الاستشاري برامج زمنية مفصلة لإتمام المهام المشار إليها في بند (مهام الاستشاري) .

- عدد (١) مهندس طرق خبرة لا تقل عن ٣-٥ سنة.
- عدد(١) فني معمل خبرة لا تقل عن ٣-٥ سنة.
- عدد(١) فني مساحة خبرة لا تقل عن ٣-٥ سنة.

- تتواجد مجموعات عمل الاستشاري بموقع العمل طوال مدة تنفيذ المشروع وعلى امتداد ايام وساعات العمل التي قد تمتد في ايام الاجازات وايام الجمع وحسب متطلبات العمل بالمشروع

- في حالة الضرورة لعدم تواجد أحد أفراد الجهاز (الاجازات مثلاً) يتم توفير البديل المناسب وعلى نفس الدرجة من الكفاءة ويتم اعتماده من الهيئة ويجب أن يحدد الاستشاري البدلاء عند تقديم العروض الفنية وذلك لتقييمهم من البداية.
- ستقوم الهيئة باعتماد الجهاز الفني للاستشاري من خلال السيرة الذاتية وشهادة الخبرة لكل فرد من افراد الجهاز وكذا من خلال مقابلة تجربها الهيئة بهذا الخصوص معهم ،وللهيئة الحق في

- استبعاد أي شخص من الجهاز الفني المقدم من الاستشاري في أي وقت خلال فترة تنفيذ المشروع اذا ثبت عدم كفاءته في الموقع وعلى الاستشاري استبداله بأخر توافق عليه الهيئة.



استكمال الأعمال المتبقية من الخدمات الاستشارية لأعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة محافظة أسوان بإجمالي أطوال ١١٠ كم

المختلفة معدل أخذ التجارب لكل طبقة، وحجم التجارب المنفذة في الموقع والمعمل المركزي التابع للهيئة.....) واعتمادها من الإدارة المختصة بالهيئة

مادة ٧ - أتعاب الاستشاري :

أعمال ضبط الجودة والإشراف على التنفيذ

الوظيفة	القيمة الشهرية/ للفرد (بالجنيه)	العدد	الاجمالي الشهري (بالجنيه)	الاجمالي لمدة العقد (٣ شهور)
مهندس طرق تنفيذ خبرة لا تقل عن ٣-٥ سنة.		١	٧٧٧٠	٢٣٣١٠
فني معمل خبرة لا تقل عن ٣-٥ سنة.		١	٢٤٨٠	٧٤٤٠
فني مساحة خبرة لا تقل عن ٣-٥ سنة.		١	٢٤٨٠	٧٤٤٠
الإجمالي		٣		٣٨١٩٠

- الاجمالي الكلي للعرض المالي = مائتي ثمانية واربعون ألف واربعمائة وتسعون ريالاً

- يتحمل الاستشاري جميع الضرائب والدمغات والتأمينات والاستقطاعات.... الخ للقوانين واللوائح المصرية وكذلك تكاليف ذوي الخبرة والاستشاريون واساتذته الجامعات والذين قد توري الشركة الاستعانة بهم في انجاز اي من الاعمال محل هذا العقد علي الوجه الاكمل .
- اتعاب الاستشاري شاملة التنقلات والاقامة والاعاشة لفريق العمل التابع له والاجهزة اللازمة لتنفيذ المهام المكلف بها وجميع المصاريف الادارية المباشرة وغير مباشرة سواء في المكتب او الموقع .

مادة ٨ - نظام دفع الأتعاب :

- تدفع الأتعاب الخاصة بالإشراف على التنفيذ وضبط الجودة بمعدل شهري حسب رواتب فريق العمل الموضحة بعرضه المالي من خلال مستخلصات جارية معتمدة يتم صرفها من الهيئة مع خصم التأمينات والضرائب والاستقطاعات الواجبة طبقاً للقوانين والمنظمة لذلك.

- يحق للهيئة الأكتفاء بأي مرحلة من مراحل المشروع .

مادة ٩ - الخصومات حال الاخلال بينود لائحة الأتعاب:

- في حالة تغيب أحد أفراد الاستشاري بموقع العمل عن الحد الأدنى المذكور بالجدول التالي يتم توقيع غرامة كالتالي:-

[(القيمة الشهرية للفرد / ٣٠ × ١,٥) × عدد أيام الغياب]



استكمال الأعمال المتبقية من الخدمات الاستشارية لأعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من مياحة
حياة كريمة محافظة أسوان بالجملي لطوال ١١٠ كم

- في حال إخلال جهاز الاستشاري بالمهام المنوطة به للمرة الأولى يتم خصم غرامة يومية تعادل غياب جهاز الإشراف المنوط به القيام بتلك الأعمال كما في البند السابق مع توجيه إنذار لهم .
- في حالة تكرار الإخلال بالمهام للمرة الثانية يتم فسخ عقد الأعمال الاستشارية مع تنفيذ الأعمال على حساب الاستشاري دون التقيد بالفترات البيئية للإنذارات .
- في حالة تأخر اعتماد طلب استلام مقدم من الشركة المنفذة بدون إيداء أسباب عن (٤٨) ساعة (طبقاً لكراسة شروط المشروع) يتم توقيع غرامة قدرها ٥٠٠٠ (خمسة آلاف جنيه) جنيه عن كل يوم تأخير بالإضافة إلى مسؤوليته الكاملة عن أي مطالبات تعويض مالي تقدم بها الشركات المنفذة .

مادة ١٠ - مدة العقد :

يقوم الاستشاري بتنفيذ جميع الأعمال المطلوبة و المحددة في مدة ٣ شهور .

مادة ١١ - مسؤولية الاستشاري عن أعماله

- يتحمل الاستشاري كامل المسؤولية عن الأضرار التي قد تترتب على وجود أي تأخير في اعتماد تنفيذ الأعمال أو وجود أي خطأ في التصميمات أو مواصفات الأعمال التي يشرف على تنفيذها وذلك في حالة عدم إخطار الهيئة خطياً بهذه الأخطاء .
- يتحمل الاستشاري كامل مسؤولية ما يحدث من عيوب أو أضرار في المنشآت والأعمال بسبب خطأ في الإشراف .
- يتحمل الاستشاري الآثار الناتجة عن الأضرار التي تصيب الآخرين من جراء تنفيذه التزامات عقده

مادة ١٢ - مدة ضمان الاستشاري لأعماله

يتحمل الاستشاري مسؤولياته بسبب خطأ أو إهمال الإشراف أو التصميم وذلك خلال المدة المنصوص عليها في اللوائح والقوانين المنظمة لذلك .

مادة ١٣ - القانون :-

- هذا الدفتر خاضع لأحكام الشروط الواردة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

